بعد اتفاق تاريخي لخفض الإنتاج

أسعار النفط تقفز وشكوك حول استمرار انتعاش الأسواق

قفزت أسعار النفط صباح أمس الاثنين عقب اتفاق «أوبك بلس» على خفض تاريخي للإنتاج، في ظل أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد، وسط شكوك بنتائج خفض الإنتاج.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت ما يعادل 4.1 بالمئة لتسجل 32.77 دولارا للبرميل ، بعد أن فتحت على مستوى مرتفع للجلسة عند 33.99 دولارا.

كما زاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي بنحو 4.4 بالمئة ليبلغ 23.77 دولارا للبرميل بعد أن بلغ المستوى المرتفع 24.74 دولارا.

وفي التعاملات الصباحية بالأسواق الآسيوية أمس ارتفع سعر خام غرب تكساس الوسيط بنسبة تفوق 7 بالمئة ليصل إلى 24.36 دولارا، كما ارتفع خام برنت بنسبة 4.6 بالمئة.

وحافظت الأسعار على ارتفاعها بعد الظهر بالأسواق الآسيوية، حيث بلغ سعر خام غرب تكساس الوسيط 23.94 دولاراً (أي بارتفاع 5 بالمئة). أما سعر خام برنت فاستمر بالصعود لكن بنسبة 4.2 بالمئة في تعاملات بعد الظهر، ليبلغ سعر البرميل إلى 32.83 دولارا.

وأعلن تحالف «أوبك بلس» التوصل إلى اتفاق لإجراء أكبر خفض لإنتاج النفط بالتاريخ من أجل وقف انهيار الأسعار، وذلك في أعقاب حرب نفطية بين السعودية وروسيا قطبي ذلك التحالف.

وقال التحالف إنه اتفق على تقليص الإنتاج بمقدار 9.7 ملايين برميل يوميا (أي بنحو 10 بالمئة من المعروض العالمي) في مايو ويونيو المقبلين، وذلك بعد محادثات مطولة على مدى أربعة أيام، وعقب ضغوط من الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

ويعد هذا أكبر خفض لإنتاج النفط العالمي في التاريخ، إذ يفوق أربعة أمثال التخفيضات التي اتفق عليها المنتجون في خضم الأزمة المالية العالمية عام 2008.

وقال الرئيس ترامب عبر تويتر إن «اتفاق النفط الكبير من أوبك بلس قد أنجز.. سينقذ مئات الآلاف من الوظائف في قطاع الطاقة داخل الولايات المتحدة».

وتوجه بالشكر إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وملك السعودية سلمان بن عبد العزيز لسعيهما نحو إنجاز الاتفاق، مضيفا «تحدثت للتو معهما.. إنه اتفاق عظيم للجميع».

مكالمة ثلاثية

وقال الكرملين إن بوتين أجرى اتصالا هاتفيا ثلاثيا مع ملك السعودية والرئيس الأميركي، وإن الثلاثة أكدوا التزامهم باتفاق «أوبك بلس» الجديد لخفض إنتاج النفط ودخوله حيز التنفيذ.

كما أوردت وكالة الأنباء السعودية الرسمية نبأ المكالمة، وقالت إن القادة الثلاثة عبروا عن ارتياحهم لما أثمرته الجهود الأخيرة من اتفاق لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط، وأضافت أنهم شددوا على ضرورة أن تواصل الدول المنتجة القيام بمسؤولياتها من ناحية استقرار الأسواق ودعم الاقتصاد العالمي.

أكبر خفض لإنتاج النفط في التاريخ

أعلن تحالف «أوبك بلس» التوصل إلى اتفاق لإجراء أكبر خفض لإنتاج النفط في التاريخ من أجل وقف انهيار الأسعار، وذلك في أعقاب حرب نفطية بين السعودية وروسيا، قطبي ذلك التحالف.

وقال التحالف إنه اتفق على تقليص الإنتاج بمقدار 9.7 ملايين برميل يوميا (أي بنحو 10 بالمئة من المعروض العالمي) في شهري مايو ويونيو المقبلين، وذلك بعد محادثات مطولة على مدى أربعة أيام، وعقب ضغوط من الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

ويعد هذا أكبر خفض لإنتاج النفط العالمي في التاريخ، إذ يفوق أربعة أمثال التخفيضات التي اتفق عليها المنتجون في خضم الأزمة المالية العالمية عام 2008.

وقال الرئيس ترامب عبر تويتر إن «اتفاق النفط الكبير من أوبك بلس قد أنجز.. سينقذ مئات الآلاف من الوظائف في قطاع الطاقة داخل الولايات المتحدة».

وتوجه بالشكر إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وملك السعودية سلمان بن عبد العزيز لسعيهما نحو إنجاز الاتفاق، مضيفا «تحدثت للتو معهما.. إنه اتفاق عظيم للجميع».

مكالمة ثلاثية

وقال الكرملين إن بوتين أجرى اتصالا هاتفيا ثلاثيا مع ملك السعودية والرئيس الأميركي، وإن الثلاثة أكدوا التزامهم باتفاق «أوبك بلس» الجديد لخفض إنتاج النفط ودخوله حيز التنفيذ.

كما أوردت وكالة الأنباء السعودية الرسمية نبأ المكالمة، وقالت إن القادة الثلاثة عبروا عن ارتياحهم لما أثمرته الجهود الأخيرة من اتفاق لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط، وأضافت أنهم شددوا على ضرورة أن تواصل الدول المنتجة القيام بمسؤولياتها من ناحية استقرار الأسواق ودعم الاقتصاد العالمي.

ولي العهد السعودي

وفي مكالمة هاتفية أخرى، تحدث ترامب مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، ورحب الجانبان باتفاق خفض إنتاج النفط.

ووفقا لوكالة الأنباء السعودية، فقد أكد محمد بن سلمان للرئيس ترامب أن التخفيضات المتفق عليها في إنتاج النفط تتناسب مع حجم تداعيات وباء كورونا.

تفاصيل الاتفاق

ويأتي الاتفاق بعد اجتماعات عبر دائرة تلفزيونية لدول تحالف «أوبك بلس». وقال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك قبيل إعلان الاتفاق إن الولايات المتحدة مستعدة لخفض إنتاجها النفطي بما بين مليونين وثلاثة ملايين برميل يوميا، واصفا قرار السعودية زيادة الإنتاج في الآونة الأخيرة بأنه «غير عقلاني».

وقال تحالف «أوبك بلس» إنه يتطلع إلى قيام المنتجين غير الأعضاء في التحالف مثل الولايات المتحدة وكندا والبرازيل والنرويج، بخفض كمية أخرى بنسبة 5% من إنتاج النفط، أي حوالي خمسة ملايين برميل يوميا.

وقالت مصادر في التحالف إن تخفيضات إنتاج النفط الفعلية قد تصل إجمالا إلى نحو 20 مليون برميل يوميا، عند حساب مساهمات الدول غير الأعضاء في «أوبك بلس» وتخفيضات طوعية بنسب أكبر من جانب بعض الأعضاء.

الضغوط الأميركية

وجاءت صفقة خفض إنتاج النفط بعد تدخل الرئيس دونالد ترامب الذي ضغط على السعودية من أجل تقديم تنازلات مع المكسيك التي كانت ترفض المقترحات السعودية لخفض الإنتاج.

غير أن السعودية والمكسيك تنازعتا بشأن خفض إنتاج النفط، مما عرض الاتفاق للخطر لولا تدخل الولايات المتحدة.

بن سلمان والرئيسان الأمريكي والروسي يعربون عن ارتياحهم لجهود استقرار أسواق البترول

اعرب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز والرئيسان الأمريكي دونالد ترامب والروسي فلاديمير بوتين عن ارتياحهم البالغ لما أثمرت عنه الجهود المبذولة لتحقيق استقرار أسواق البترول العالمية والمحافظة عليه من قبل الدول المنتجة.

جاء خلال اتصال هاتفي مشترك جرى بين القادة استعراض أبرز ما تم التوصل إليه في ضوء اجتماع مجموعة (أوبك +).

كما تم التأكيد خلال الاتصال على ضرورة مواصلة الدول المنتجة القيام بمسؤولياتها والالتزام بها في سبيل استقرار الأسواق البترولية ولدعم الاقتصاد العالمي.

وكان أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ومنتجون مستقلون اتفقوا على خفض معدلات الإنتاج النفط ما يقارب 10 ملايين برميل يوميا اعتبارا من أول مايو المقبل ولفترة أولية تستمر شهرين وتنتهي في 30 يونيو المقبل.

وجاء ذلك في ختام اجتماع وزاري استثنائي لأعضاء (أوبك) ومنتجي النفط المتحالفين معها في إطار مجموعة (أوبك +) عقد عبر دائرة تلفزيونية مغلقة فجر الجمعة الماضي برئاسة وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان آل سعود والرئيس المشارك وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك.

وذكر البيان الختامي أن أعضاء (أوبك) والدول المنتجة للنفط من خارجها اتفقوا أيضا على تقليص الانتاج الإجمالي لفترة لاحقة تمتد 6 أشهر تبدأ من 1 يوليو حتى 31 ديسمبر 2020 إلى 8 ملايين يوميا قبل تطبيق تقليص آخر إلى 6 ملايين برميل يوميا لمدة 16 شهرا اعتبارا من 1 يناير 2021 حتى 30 أبريل 2022.

وأشار إلى أنه تقرر أن يكون هذا الاتفاق ساري المفعول حتى 30 أبريل 2022 مع إعادة مراجعة تمديده خلال ديسمبر 2021 كما جددت الدول المنتجة للنفط التزامها بإطار إعلان التعاون الموقع في 10 ديسمبر 2016 الذي أقر في الاجتماعات اللاحقة وكذلك ميثاق التعاون الموقع في 2 يوليو 2019.

وقد أشار ستيفن إينيس من «أكسيكورب» إلى الشكوك التي لا تزال تهيمن بشأن الاتفاق، خصوصاً مع انهيار الطلب بسبب وباء كوفيد19-.

وقال «المخاوف قائمة بشأن ما إذا كان هذا الاتفاق جاء متأخرا جدا وألا يكون كافيا لوقف انخفاض الأسعار الأسابيع المقبلة، مع تناقص سعة التخزين».

من جانبه قال دانيال يرجين نائب رئيس مجلس إدارة «آي. إتش.إس ماركت» إن ما يحققه هذا الاتفاق هو «تمكين لصناعة النفط العالمية والاقتصادات الوطنية وصناعات أخرى تعتمد عليها، وتجنب أزمة عميقة جدا».

وتابع يرجين «هذا يكبح بناء مخزونات مما يخفف الضغط على الأسعار حين تعود الأمور إلى طبيعتها في أي وقت كان».

بريطانيا.. 30 % هبوطاً متوقعاً بالناتج المحلي وسط تفشي كورونا

قال وزير المالية البريطاني ريشي سوناك ، إن الناتج المحلي الإجمالي قد يهبط إلى ما يصل إلى 30% فيما بين شهري أبريل ويونيو في الوقت الذي دعا فيه أعضاء مجلس الوزراء إلى تخفيف قيود العزل العام وسط تفشي فيروس كورونا.

وبحث «سوناك» احتمال حدوث تراجع يتراوح بين 25 و30% في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني.

وقالت مصادر أخري إن عشرة وزراء يضغطون من أجل تخفيف إجراءات العزل العام الشهر المقبل.

وتابع الوزير قائلا: «من المهم ألا ينتهي بنا الأمر بالتسبب في مزيد من الضرر بسبب العزل العام. نبحث ثلاثة أسابيع أخرى من العزل العام ثم يمكننا بعد ذلك البدء في تخفيفه». ولم تذكر الصحيفة اسم الوزير.

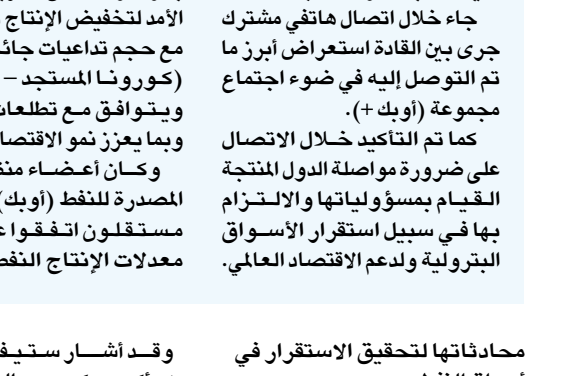

تأخر شحنات المعدات الطبية من الصين بسبب مشكلات الجودة

صرح مسؤولون في الجمارك الصينية، عن تأخر شحنات المعدات الطبية مثل أجهزة التنفس وكمامات 95N ، وغيرها إلى المستشفيات في جميع أنحاء العالم بسبب مشاكل في الجودة.

إذ واجهت الصين اتهامات من أوروبا بأن بعض الإمدادات الطبية معيبة، ما دفع الجمارك الصينية إلى فحص كل شحنة قبل تصديرها!

هذا أدى إلى تأخيرات فورية في شحنات يوم السبت، يمكن أن تتراوح التأخيرات من بضع ساعات إلى بضعة أيام بحسب المدينة.

الجدير ذكره أن الإنتاج اليومي للأقنعة وأجهزة التنفس في الصين ارتفع من 10 ملايين في بداية فبراير إلى 116 مليوناً بعد أربعة أسابيع فقط.

الصكوك العالمية ضحية أخرى لكورونا.. الإصدارات تراجعت 32 %

تتوقع وكالة «إس آند بي غلوبال للتصنيفات الائتمانية» تراجعاً في الإصدارات العالمية للصكوك هذا العام بسبب تأثير وباء كوفيد19- على الدول الأساسية للتمويل الإسلامي، وانخفاض أسعار النفط، وتراجع رغبة المستثمرين.

وقالت الوكالة في تقرير صادر، أمس الاثنين، تراجع حجم إصدارات الصكوك بنسبة 32 بالمئة في الربع الأول من هذا العام، وتتوقع أن يكون التراجع أكبر في الربع الثاني، لاسيما بعد تطبيق الدول الأساسية للتمويل الإسلامي لإجراءات احترازية، بسبب انتشار وباء كوفيد19-.

وتتوقع أيضا أن يبلغ إجمالي إصدارات الصكوك في 2020 نحو 100 مليار دولار، أي أقل من العام الماضي بنحو 40 بالمئة.

وتتوقع أن نشهد ارتفاعاً في العجز عن السداد بين مُصْدري الصكوك ذوي الجودة الائتمانية الضعيفة في ظل الظروف الحالية».

وقال محمد دمق، الرئيس العالمي للتمويل الإسلامي في الوكالة: «نتوقع أن تكون الصكوك خياراً تمويلياً ثانوياً لدى بعض الحكومات بسبب التعقيدات في إجراءات الإصدار، لذلك نعتقد أن هذه الحكومات ستلجأ لسوق السندات التقليدية.

كما أنه من المحتمل أن تؤدي الظروف الحالية إلى ارتفاع في معدلات العجز عن السداد، لاسيما بالنسبة للمُصْدرين ذوي الجدارة الائتمانية الضعيفة، مما سيختبر مدى قوة الوثائق القانونية للصكوك».

وقال إن انخفاض أسعار النفط والقيود التي فرضها انتشار وباء كورونا سيكون لها تداعيات على قطاعات هامة في الدول الأساسية للتمويل الإسلامي، بما فيها قطاعات العقارات والضيافة والشركات ذات الأنشطة المرتبطة بالمستهلكين. وأضاف: «علاوة على ذلك، نتوقع أن تؤدي الإجراءات الحكومية إلى انخفاض الإصدارات لدى كل من الشركات والبنوك المركزية.

كما نتوقع بأن تلجأ الحكومات إلى السندات التقليدية بدلاً من الصكوك للتصدي للضغوط التي تفرضها الظروف الاقتصادية الحالية على ميزانياتهم. كما أن عملية إصدار الصكوك لا تزال أكثر تعقيداً من إصدار السندات التقليدية».

وما يحفز هذا التوجه أيضا هو عزوف المستثمرين عن المخاطر في ظل حالة عدم اليقين الحالية التي تسود الأسواق واتساع الفارق في هوامش العوائد، مما يعني أن الظروف التمويلية ستكون صعبة للغاية على المُصْدرين ذوي الجودة الائتمانية الضعيفة، وفقاً لدمق.

البنك الدولي يحذر من «دراما كورونا».. وانهيار اقتصاد أميركا اللاتينية

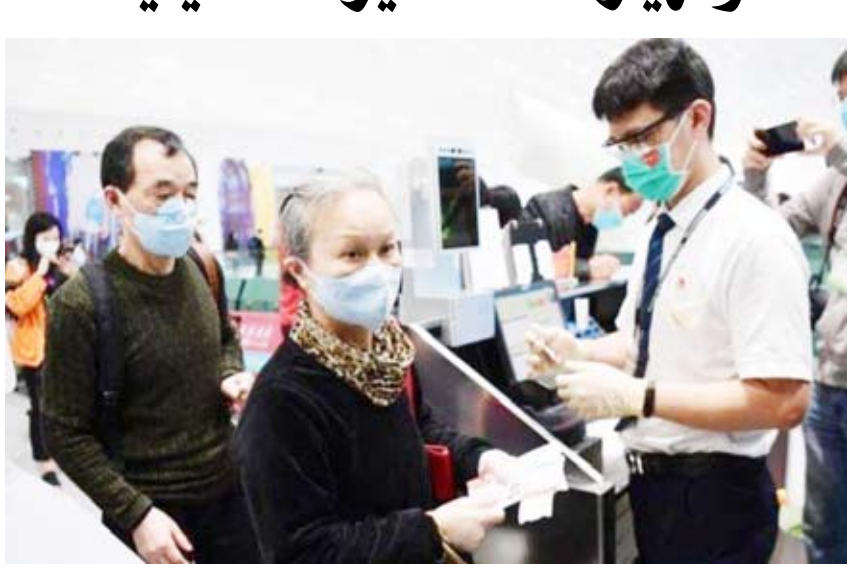

أفاد تقرير صادر عن البنك الدولي، أن وباء فيروس كورونا يمكن أن يدفع الاقتصادات إلى الانهيار بنسبة 4.6 بالمئة هذا العام في جميع أنحاء أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مما سيجبر الحكومات على امتلاك حصص في الشركات المتعثرة.

وتوقع فرع أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للبنك انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة 4.6 بالمئة، قبل أن يتعافى بنسبة 2.6 بالمئة العام المقبل.

ويعد ذلك أكثر دراماتيكية من الانكماش، الذي قد يصل إلى ما بين 1.8 بالمئة و4 بالمئة، الذي توقعته اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة في وقت سابق من هذا الشهر.

وقد أضر انتشار الفيروس بالسياحة والطلب على منتجات المنطقة والتحويلات الحيوية، التي يرسلها المهاجرون من الولايات المتحدة وغيرها.

وذكر البنك أن الحكومات ستحتاج إلى تعزيز برامج المساعدة الاجتماعية القائمة بسرعة مع دعم مؤسسات القطاع المالي والمصادر الرئيسية للتوظيف.

وقال نائب رئيس البنك للمنطقة، أومبرتو لوبيز: «لدعم الوظائف والشركات، قد تحتاج الحكومات إلى امتلاك حصص في شركات مهمة استراتيجيًا. ولتجنب أزمة مالية، قد يحتاجون إلى إعادة رسملة البنوك واستيعاب الأصول المتعثرة».

وأضاف «نحتاج إلى مساعدة الناس على مواجهة هذه التحديات الهائلة والتأكد من قدرة الأسواق المالية وأصحاب العمل على تجاوز العاصفة. وهذا يعني الحد من الضرر ووضع الأساس للتعافي بأسرع ما يمكن». وحذر البنك من ضرورة أن تتميز المساعدة المقدمة للشركات «بالشفافية والاحترافية» للحفاظ على الثقة وتجنب ظهور الفساد.

وأضاف «قد يسمح هذا أيضًا لصناع القرار باتخاذ الإجراءات اللازمة على وجه السرعة دون الخوف من المقاضاة في المستقبل».

وخلال الركود الكبير الذي بدأ في عام 2008، استحوذت الولايات المتحدة على حصص في شركات من بينها جنرال موتورز من خلال برنامج إغاثة الأصول المضطربة.

كان العديد من حكومات أميركا اللاتينية يواجه بالفعل مشاكل اقتصادية عندما ضربت الأزمة ولم يكن لديها مجال كبير للمناورة دون مواجهة مشاكل الديون، ما سيعقد جهود مساعدة المواطنين.